تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنــوان

الأحكام القانونية للمصُاب باضطراب طيف التوحد

للطالبة

مريم محمد علي محمد ملك

المشرف

د. أسامة أحمد بدر- قسم القانون الخاص

كلية القانون

المكان والزمان

11:00 صباحاً

الاثنين، 5 يونيو 2023

قاعة الاجتماعات (1005)، الطابق الأول، مبنى كلية القانون

الملخص

وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة يوجد حوالي 1% من سكان العالم مصابون باضطراب طيف التوحد باختلاف درجاته، وهم يشكلون نسبة مهمة من المجتمع؛ لذلك تسلط هذه الدراسة الضوء على ما اذا يوجد تنظيم تشريعي وقانوني عادل لمعاملاتهم المالية، من خلال دراسة أنواع أو درجات التوحد ومدى تأثيرها على أهلية المصاب بهذا الاضطراب، ومن ثم تحديد أهلية المصاب به وفق درجة الإصابة دون اطلاق حكم مفرد عليهم جميعاً، وذلك في ضوء القواعد والمبادئ الفقهية المستقرة في الفقه الإسلامي بالإضافة إلى التشريعات والقوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى هذا فإن هذه الدراسة مقسمة إلى فصلين يتناول الفصل الأول ماهية التوحدي وأهليته بما في ذلك من تسليط الضوء على تأثير التوحد على أهلية المصاب به، والفصل الثاني يتناول التنظيم القانوني لجانب من المعاملات المالية للمصاب بهذا الاضطراب.

من هذه الدراسة، تم التحقق من أن هناك درجات لاضطراب طيف التوحد، وبالأخذ بماهية هذه الدرجات تكمن أهمية التمييز بين أهلية المصاب بكل درجة من هذا الاضطراب. ويعدُّ من المجحف في حق هذه الفئة من المجتمع، وضع جميع درجات اضطراب التوحد تحت تصنيف واحد مفرد، إذ يتفق ذوو الاختصاص على تباين القدرات بين درجات التوحد، وتؤسس هذه الدراسة لمبدأ الفصل في تصنيف أهلية المصاب باضطراب التوحد بناءً على درجة الاضطراب التي يقررها ذوو الاختصاص في هذا المجال، و من ثم تسليط الضوء على أهمية إعادة النظر في أي دراسة أو استنتاج يدرج جميع حالات اضطراب التوحد في مفهوم واحد و سن تشريعات و قوانين بناءً على ذلك.

كلمات البحث الرئيسية: اضطراب طيف التوحد، الأهلية، الفقه الإسلامي، القانون الإماراتي، المعاملات المالية.